الأمم المتحدة

DP/2009/5

Distr.: General
5 December 2008
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٩
١٩-٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، نيويورك
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت
توصيات مجلس مراجعي الحسابات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠٠٦-٢٠٠٧*

تقرير مدير البرنامج

موجز

أعرب مجلس مراجعي الحسابات في الأمم المتحدة، في تقريره A/63/5/Add.1 بالنسبة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. عن رأي ''غير متحفظ'' بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهذا يؤكد من جديد التوجه الاستراتيجي لجهود البرنامج الإنمائي في معالجة المسائل الثلاث التي تم التأكيد عليها، وغيرها من الشواغل التي أثارها مراجعو الحسابات في فترة السنتين السابقة. ويقدم هذا التقرير، عملا بمقرر المجلس التنفيذي ١٠/٢٠٠٧، معلومات مستجدة عن حالة تنفيذ التوصيات الـ ٨٢ الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات بالنسبة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتستعرض هذه الورقة أيضا التقدم المحرز (منذ آخر معلومات مستجدة قُدمت إلى المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨) في معالجة الأولويات الخمس عشرة الأهم لعملية مراجعة الحسابات في البرنامج الإنمائي في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، المحددة في الوثيقة DP/2007/14 التي

* تأخر تقديم هذا التقرير بسبب تجميع البيانات المطلوبة لتزويد المجلس التنفيذي بأحدث المعلومات.

241208 241208 08-63653 (A)

قدمها البرنامج إلى المجلس، وتبين خطط الإدارة الرامية إلى معالجة الأولويات الرئيسية لعملية مراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مع مراعاة تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/63/5/Add.1)، ونتائج مراجعة الحسابات الواردة في تقرير مكتب المراجعة والتحقيقات لعام ٢٠٠٧ المقدم إلى المجلس التنفيذي (DP/2008/20)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/63/474) المقدم إلى الجمعية العامة بشأن التقرير الموجز المقتضب لمجلس مراجعي الحسابات (A/63/169)، والتوجيهات الصادرة عن اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة للبرنامج الإنمائي، ومقررات المجلس التنفيذي (DP/2008/13).

عناصر مقرر

قد يرغب المجلس التنفيذي في ما يلي: (أ) يحيط علما بالرأي ''غير المتحفظ'' الذي أعرب عنه مجلس مراجعي الحسابات بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؛ (ب) أن يسلم بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في معالجة الأولويات الخمس عشرة الأهم لعملية مراجعة الحسابات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقد يود المجلس الإعراب عن دعمه لجهود محددة تبذلها الإدارة لمعالجة الأولويات الرئيسية لعملية مراجعة الحسابات في البرنامج الإنمائي في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

مقدمة

١ - أعرب مجلس مراجعي الحسابات عن رأي ''غير متحفظ'' بشأن البيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (A/63/5/Add.1). وكان البرنامج الإنمائي أحد سبع مؤسسات للأمم المتحدة حصلت على رأي ''غير متحفظ'' (من أصل ١٦ مؤسسة روجعت حساباتها). وتكمن أهمية هذا الرأي في كون مجلس مراجعي الحسابات أصدر في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ رأيا ''مقيداً''، أشار فيه إلى جملة مسائل منها ثلاثة شواغل شدد عليها المجلس، وهي: إدارة مراجعة حسابات البرامج المنفذة وطنيا؛ والتسويات المصرفية؛ والضوابط الداخلية في نظام أطلس. وتؤكد هذه النتيجة الإيجابية المتحققة مؤخرا التوجه الاستراتيجي لكثير من المبادرات التي نفذتها الإدارة خلال السنوات العديدة الماضية بهدف معالجة الاستنتاجات الرئيسية لمجلس مراجعي الحسابات، وكذلك القضايا النظمية التي تكمن وراء هذه الاستنتاجات.

٢ - ويتناول هذا التقرير التقدم المحرز (منذ آخر معلومات مستجدة قُدمت إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٨) في معالجة الأولويات الخمس عشرة الأهم لعملية مراجعة الحسابات في البرنامج الإنمائي في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقد استكملت عملية مراجعة الحسابات في أيار/مايو ٢٠٠٨، ونُفذت خمس توصيات تنفيذا تاما قبل صدور هذا التقرير، كما نُفذت جزئيا ٧٠ توصية أخرى (يجري تنفيذها). ويمثل هذان العددان معا ٩١ في المائة من مجموع التوصيات.

٣ - ويبين هذا التقرير خطط الإدارة لمعالجة الأولويات الرئيسية لعملية مراجعة الحسابات في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، استنادا إلى التقدم المحرز، مع الاعتراف بالتحديات المتبقية، ويأخذ في اعتباره تقرير مجلس مراجعة الحسابات (A/63/5/Add.1)؛ وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/63/474) المقدم إلى الجمعية العامة بشأن التقرير الموجز المقتضب لمجلس مراجعي الحسابات (A/63/169)؛ والنتائج الرئيسية لمراجعة الحسابات الواردة في تقرير مكتب المراجعة والتحقيقات لعام ٢٠٠٧ (DP/2008/20)؛ والتوجيهات الصادرة عن اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة للبرنامج الإنمائي؛ ومقررات المجلس التنفيذي (DP/2008/13).

أولا – الملاحظات الهامة والتوصيات الرئيسية لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

٤ – بينما تظل مجالات العمل الرئيسية (المالية، والمشتريات، والموارد البشرية، والإدارة البرنامجية) التي خضعت لمراجعة الحسابات في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على درجة من الاتساق مع ما كانت عليه في فترات السنتين السابقة، فإن تقرير مراجعي الحسابات عن فترة السنتين الحالية (A/63/5/Add.1) أظهر تحولا هاما في توقعات مجلس مراجعي الحسابات وزيادة تركيزه على مجالات معينة في البرنامج الإنمائي. وقد لاحظ البرنامج الإنمائي بصورة خاصة ما يلي:

(أ) وجود توقعات أعلى فيما يتعلق بالتسويات المصرفية في المكاتب القطرية والمقر، وإدارة السلف المقدمة إلى المشاريع المنفذة وطنيا – لقد رفع مجلس مراجعي الحسابات مستوى توقعاته بهذا الصدد. وفي حين اعترف مجلس مراجعي الحسابات بوجود ''تحسينات في إدارة التسويات المصرفية ونظام تخطيط الموارد في المؤسسة، وكذلك في جهود إدارة البرنامج الإنمائي المبذولة لمعالجة الشواغل بشأن نفقات التنفيذ الوطني'' كما ورد في الفصل ٢ من تقرير المجلس، فإن مجلس مراجعي الحسابات تحدى البرنامج الإنمائي أن يحقق معايير أعلى من ذلك في فترة السنتين الجديدة في عدة مجالات رئيسية. فمثلا في الفقرة ٣٥٧ يوصي مجلس مراجعي الحسابات بأن يرصد البرنامج الإنمائي عن كثب السلف لصالح المشاريع المنفذة وطنيا المقدمة إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية، المستحقة السداد أكثر منذ أكثر من ستة أشهر (عوضا عن تلك التي استحق سدادها منذ أكثر من اثني عشر شهرا). وإذ غدت التسويات المصرفية الشهرية ممارسة معتادة في كثير من المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي، توصي الفقرة ٢١٤ بالاهتمام بالمدفوعات غير المسجلة والإيداعات غير المسجلة في الجداول الخارجية ضمن عمليات التسوية المصرفية. وفضلا عن ذلك، عوضا عن استخدام التقديرات لحساب الخصوم المتعلقة برصيد الإجازات، توصي الفقرة ١٧٣ بأن يواصل البرنامج الإنمائي الاستفادة من نظام أطلس لحساب الخصوم المتعلقة برصيد الإجازات السنوية ومِنح الإعادة إلى الوطن لأغراض البيانات المالية. واستجابة لذلك عزز البرنامج الإنمائي أداته للمتابعة المالية ضمن نظام أطلس من أجل تتبع حالة التسويات المصرفية الخارجية، وهو بصدد تحسين تقريره عن تقادم نظام أطلس لتمكينه من أن يتتبع بصورة أفضل السلف المقدمة إلى المشاريع المنفذة وطنيا المستحقة الدفع لمدة تزيد على ستة أشهر.

(ب) بناء القدرات الوطنية والتنسيق بين المنظمات – يبين مجلس مراجعي الحسابات في الفقرة ٤٣٠ من تقريره أنه سيركز على استعراض تنفيذ النهج المنسق في

التحويلات النقدية في المكاتب القطرية. وهذا النهج هو أحد المكونات الرئيسية لبناء القدرات الوطنية، ويمكّن البرنامج الإنمائي من العمل مع حكومات بلدان البرامج من أجل اختيار أنسب طرائق الدعم من أجل التخفيف من المخاطر الائتمانية وبناء قدرات مستدامة. ويتوافق ذلك أيضا مع قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ الذي يدعو مؤسسات الأمم المتحدة إلى اتخاذ تدابير تكفل الاستدامة في بناء القدرات واستخدام خبرات التنفيذ الوطنية، باعتبارها القاعدة في الاضطلاع بتنفيذ المشاريع. واستجابة لذلك سيركز البرنامج الإنمائي على دعم المكاتب القطرية التي تواجه صعوبات في تنفيذ النهج المنسق في التحويلات النقدية في بلدانها. وقد حقق ١٣ بلدا حتى الآن الامتثال التام للنهج المتسق، وحققت بلدان أخرى كثيرة امتثالا جزئيا. وقد أيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ودعما اعتماد الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج للنهج المتسق، بما في ذلك تنفيذه في البلدان التي تتم فيها تجربة ''توحيد الأداء''. وعلاوة على ذلك، يعمل البرنامج الإنمائي مع شركائه في اللجنة التنفيذية والأمانة العامة للأمم المتحدة على تنقيح النظام المالي والقواعد المالية من أجل تسهيل الإسهام في الدعم المباشر للميزانية وغير ذلك من ترتيبات تجميع التمويل على الصعيد القطري. وقد أتاحت التغييرات التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٨ للبرنامج الإنمائي المشاركة في الدعم المباشر للميزانية، وبالتالي الاستجابة للدعوة إلى دعم تنمية القدرات الوطنية على استخدام عدة طرائق لتمويل التنمية. ويستطيع البرنامج الإنمائي الآن، ضمن الحدود المقررة، وعلى أساس الاتفاق مع الشركاء، تجميع الأموال في مجالات الولاية الأساسية عند استخدام هذه الطريقة.

(ج) المخاطر والتحديات التنظيمية المرتبطة بالتطبيق المقرر للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام – كرر مجلس مراجعي الحسابات، على مستوى نظمي أفضل، التأكيد على عدة قضايا شاملة لمنظومة الأمم المتحدة تتطلب المعالجة في انتظار اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومن ضمن المسائل الرئيسية التي كرر المجلس التأكيد عليها في تقريره الموجز المقتضب المقدم إلى الجمعية العامة (A/63/169) ما يلي: '١' تمويل التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وتسجيلها في صلب البيانات المالية؛ '٢' ضرورة تحسين نوعية ودقة الأصول غير المستهلكة وإضفاء الصفة الرسمية على سياسات إدارة أصول المشاريع على نحو يتسق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ '٣' ضرورة إعداد المنظمة للانتقال إلى تلك المعايير.

٥ – وبالإضافة إلى العمل على نحو وثيق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة وسائر مؤسسات الأمم المتحدة من أجل مواءمة السياسات المحاسبية والنظام المالي والقواعد المالية، وضع البرنامج الإنمائي خطة شاملة لإدارة التغيير والاتصالات، تستهدف مختلف أصحاب المصلحة

والإدارة العليا والموظفين، بشأن الأثر المتوقع لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على إجراءات العمل، وما سيسببه من تغييرات في البيانات المالية. ويجري تحليل الأثر التنظيمي في جميع المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي من أجل صقل استراتيجية إدارة التغيير للمنظمة، في الوقت الذي تُضفي فيه الصفة المهنية على المهام الرئيسية وتكفل التخصص الذي يتمحور حول إجراءات العمل الجديدة التي سيتم الأخذ بها في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسيواصل البرنامج الإنمائي برنامجه لمنح شهادات التدريب في المجال المالي بُغية تعزيز القدرات في مكاتبه. وسيُنشئ البرنامج الإنمائي أفرقة إقليمية للخدمات المحاسبية تسمح لعدد من مكاتبه القطرية الصغيرة بالاستفادة من موارد مجمعة للخبرات في مجال الإدارة المالية، وفقا للمعايير المحاسبية.

٦ - وفيما يتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، يتفق البرنامج الإنمائي مع مجلس مراجعي الحسابات على ضرورة تسجيل الالتزامات كاملة في صلب البيانات المالية. وسينفذ البرنامج الإنمائي ذلك اعتبارا من عام ٢٠١٠، كجزء من عملية تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفيما يتعلق بالأصول غير المستهلكة، أضفى البرنامج الإنمائي الصفة الرسمية على مبادئه التوجيهية لإدارة الأصول مع العمل في نفس الوقت على استكمال إطاره للرقابة الداخلية، ويُجري عملية نصف سنوية للتحقق من الأصول استعدادا لعملية مراجعة الحسابات المرحلية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقد أثمرت العملية نتائج مشجعة، حيث تجاوز معدل التصديق ٩٦ في المائة لعام ٢٠٠٨. ومن المتوقع أن يكفل ذلك توافر بيانات ذات نوعية أفضل عن الأصول، ويقلل من تصحيحات اللحظة الأخيرة في الأصول في نهاية العام.

ثانيا - حالة التنفيذ الراهنة وخطط التنفيذ الكامل لتوصيات مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

٧ - نُفذت خمس توصيات تنفيذا تاما بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كما نُفذت جزئيا ٧٠ توصية أخرى (يجري تنفيذها). ويمثل هذان العددان معا ٩١ في المائة من مجموع التوصيات. ويسعى البرنامج الإنمائي لتحقيق التنفيذ الكامل لنسبة ٨٠ في المائة على الأقل من التوصيات الـ ٨٢ بحلول الربع الرابع من عام ٢٠٠٩، وتنفيذ التوصيات المتبقية بالكامل بحلول الربع الثاني من عام ٢٠١٠، في الموعد المناسب لإغلاق حسابات فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر الجدول أدناه).

حالة تنفيذ التوصيات حسب الأولوية وتاريخ الاستكمال المستهدف

الأولوية	نُفذت كليا (أ)	نُفذت جزئيا (ب)	لم تُنفذ (ج)	المجموع من (أ) إلى (ج)
عالية	٥	٣٢	١	٣٨
متوسطة	صفر	٣٨	٦	٤٤
منخفضة	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع	**٥**	**٧٠**	**٧**	**٨٢**
النسبة المئوية إلى المجموع	٦ في المائة	٨٥ في المائة	٩ في المائة	١٠٠ في المائة
	٩١ في المائة		٨ في المائة	١٠ في المائة

٨ - أُخذت في الاعتبار في الجدول الزمني لتنفيذ عدة توصيات لمراجعي الحسابات خطة تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية للبرنامج الإنمائي المعتمدة مؤخرا واستراتيجية البرنامج الإنمائي لإدارة المعلومات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. ويجري وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية المشتريات للبرنامج. وستغطي الاستراتيجية مسائل من قبيل تنفيذ تخطيط التعاقب؛ والتخطيط الإلزامي للمشتريات؛ ومنح الشهادات المهنية الإلزامية للموظفين الرئيسيين المعنيين بالمشتريات. أما توصيات مراجعي الحسابات المتعلقة بالإغلاق المرحلي للحسابات المالية لعام ٢٠٠٨ فمن المتوقع أن تُنفذ تنفيذا تاما بحلول الربع الثاني من عام ٢٠٠٩، مع استقرار نظام أطلس المستكمل حديثا في بداية عام ٢٠٠٩. وسيشمل ذلك مسائل من قبيل تسوية الحسابات المشتركة بين المنظمات؛ وتسوية حسابات كشوف الميزانية وتنقيتها؛ وعمليات التحقق من الأصول.

٩ - وبسبب الاضطلاع بعدة أنشطة متوازية خلال هذه الفترة، ليس من المتوقع تنفيذ عدد كبير من التوصيات تنفيذا تاما حتى الربع الرابع من عام ٢٠٠٩. وتشمل هذه التوصيات: (أ) الأعمال التحضيرية لاعتماد البرنامج الإنمائي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول عام ٢٠١٠، مثل إضفاء الصفة الرسمية على السياسات المتعلقة بأصول المشاريع، وإعادة تقييم الاحتياطيات المخصصة لأماكن الإقامة الميدانية، وتخفيف الأخطار المتعلقة بالانتقال إلى المعايير المحاسبية؛ (ب) رصد الصناديق الاستئمانية غير النشطة، وتنفيذ برنامج الخدمات المشتركة، وتقديم الدعم للمكاتب القطرية في تنفيذ النهج المنسق في التحويلات النقدية؛ (ج) أحداث نهاية السنة مثل استعراضات السلف غير المسددة المقدمة إلى المشاريع المنفذة وطنيا، والمشاريع المقفلة من الناحية التشغيلية.

١٠ - ويُتوقع تنفيذ عدد من التوصيات تنفيذا تاما بحلول الربع الثاني من عام ٢٠١٠، بما يتزامن مع وضع الصيغة النهائية للبيانات المالية للبرنامج الإنمائي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتشمل هذه التوصيات تسجيل التزامات الضمان الصحي بعد انتهاء الخدمة، وحساب الخصوم المتعلقة برصيد الإجازات، وإعادة تقييم الاحتياطيات المخصصة لأماكن الإقامة الميدانية.

١١ - وكما حدث في فترة السنتين السابقة، بدأ البرنامج الإنمائي، منذ صدور التقرير النهائي لمجلس مراجعي الحسابات (A/63/5/Add.1)، تحديد مواعيد الإكمال المستهدفة للتوصيات الـ ٨٢ الواردة فيه (ومنها ٣٨ توصية ذات أولوية عالية و ٤٤ توصية ذات أولوية متوسطة). وانسجاما مع روح المساءلة، تورد أداة تتبع عملية مراجعة الحسابات اسمي الشعبة والمدير المسؤول عن التنفيذ التام. ويتوافق ذلك مع قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٦٢ الذي يدعو إلى مزيد من المساءلة فيما يتعلق بتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات. وقد أنشأ البرنامج الإنمائي في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ نظاما تُجري الإدارة في إطاره استعراضا دوريا للأولويات الخمس عشرة الأهم لعملية مراجعة الحسابات (ورد بيانه في الوثيقة DP/2007/14)، خلال اجتماعات فريق العمليات الذي يرأسه مدير البرنامج المعاون، وخلال الاستعراضات الفصلية التي تُجرى مع المكاتب الإقليمية.

١٢ - وتمشيا مع توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/63/474)، يتشاور البرنامج الإنمائي مع مجلس مراجعي الحسابات لوضع إجراءات للتحقق من تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات، ووضع معايير محددة لإكمالها من أجل التحقق من كون التوصيات نُفذت بالكامل. ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة بالنسبة للتوصيات ذات الطبيعة المستمرة، حيث يعتمد التنفيذ التام على أطراف خارج البرنامج الإنمائي، أو حيث يُتوقع أن يمتد التنفيذ التام على عدة فترات زمنية.

ثالثا - التقدم المحرز في تناول أولويات المراجعة الخمس عشرة الأهم وخطة العمل لمعالجة المخاطر الرئيسية والمتبقية

١٣ - عملا بمقرري المجلس التنفيذي ٢٩/٢٠٠٧ و ١٠/٢٠٠٧، اتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدابير محددة خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ من أجل تناول أولويات المراجعة الخمس عشرة الأهم في البرنامج الإنمائي، بما في ذلك المسائل الثلاث الجديرة بالتركيز التي أبرزها مجلس مراجعي الحسابات.

١٤ - وتشمل الإجراءات الرئيسية التي اتخذها البرنامج الإنمائي التزاما قويا وواضحا من مدير البرنامج والمدير المعاون ومديري المكاتب الإقليمية ومكاتب المقر بمعالجة مسائل مراجعة الحسابات وتحليل المسائل النظمية المرتبطة بتلك التوصيات. وقام البرنامج الإنمائي أيضا بإشراك فريق العمليات في التقرير نصف السنوي لمكتب المراجعة والتحقيقات من أجل القيام بصورة استباقية بمعالجة المخاطر التي تستوجب مراجعة الحسابات كما تحددها مراجعات الحسابات التي تُجرى في المكاتب القطرية ومكاتب المقر. وبالإضافة إلى ذلك، قام البرنامج الإنمائي بإضفاء الطابع المؤسسي على الاستعراض الإداري المنتظم للمبادرات الاستراتيجية والتقدم المحرز في تناول أولويات المراجعة الخمس عشرة الأهم في اجتماع فريق العمليات برئاسة المدير المعاون.

١٥ - واستثمر البرنامج الإنمائي أيضا في الحلول الأطول أجلا، مثل برامج منح الشهادات المهنية للموظفين في مجالات العمل الخمسة الأساسية للبرنامج الإنمائي، كما جرب العمل بأفرقة المحاسبة الإقليمية المعنية بالخدمات المشتركة كوسيلة لبناء قدرات مستدامة على المدى الطويل للمكاتب التي لديها قدرات محدودة من حيث الموظفين (سواء كان ذلك بصورة مؤقتة أو دائمة). وبإضفاء الطابع الرسمي على أولويات المراجعة الخمس عشرة الأهم، تمكن البرنامج الإنمائي من تفعيل مصفوفة المساءلة والمسؤولية في مجال المراجعة من خلال الاستعراض الفصلي للمسائل المالية والمسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات مع المكاتب الإقليمية، ومن استخدام 'لوحة المتابعة المالية' المتاحة في نظام أطلس من أجل اتخاذ إجراءات محددة الأهداف بشأن مسائل المراجعة في أقرب وقت ممكن.

ألف - التقدم الكبير المحرز في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

١٦ - تحسّن إدارة المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمشاريع المنفذة على الصعيد الوطني ونتائج مراجعة الحسابات. انخفض مجموع الأثر الصافي لتحفظات المراجعات المالية للمشاريع المنفذة وطنيا في عام ٢٠٠٧ انخفاضا كبيرا من ٢٤,١ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ (١,٥ في المائة من مجموع الإنفاق على المشاريع المنفذة وطنيا) إلى ٥,١٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ (٠,٣ في المائة من مجموع الإنفاق). وينفذ 'تقرير عن آجال حسابات القبض المستحقة' لمتابعة أفضل لآجال استحقاق السلف المقدمة للحكومات والمنظمات غير الحكومية من أجل المشاريع المنفذة وطنيا. وقد مكن ذلك البرنامج الإنمائي من خفض قيمة السلف غير المسددة منذ مدة طويلة (أكثر من ١٢ شهرا) المقدمة إلى المشاريع المنفذة وطنيا، من مبلغ صافيه ٢٩,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ١٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٧. وبتنفيذ النهج المراعي للمخاطر في التخطيط لعمليات مراجعة حسابات المشاريع المنفذة وطنيا، وقد بدأ

العمل به في عام ٢٠٠٧، تحسنت النسبة المئوية لتقارير مراجعة الحسابات بشأن المشاريع المنفذة وطنيا المتسلمة بحلول وقت مراجعة الحسابات لترتفع من ٧٤ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٩٦ في المائة في عام ٢٠٠٧. وانخفض عدد المشاريع المنفذة وطنيا التي حصلت من مراجعي الحسابات في عام ٢٠٠٧ على آراء 'سلبية' أو 'معبرة عن إخلاء الذمة' إلى ١٩ مشروعا (من أصل ما مجموعه ١ ٠٠٤ مشاريع)، مقارنة بـ ٣٧ رأيا 'سلبيا' أو 'معبرا عن إخلاء الذمة' لمراجعي الحسابات في عام ٢٠٠٥، مع انخفاض صافي الآثار المالية المرتبطة بهذه الآراء.

١٧ - تسوية جميع الحسابات المصرفية التابعة للمقر وللمكاتب القطرية، وهي مهمة تنجز الآن بانتظام. تمت تسوية جميع الحسابات المصرفية الـ ٦٧ التابعة للمقر والحسابات المصرفية الـ ٥٥٣ التابعة للمكاتب القطرية في الوقت المحدد بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مقارنة مع ٢٥٨ من التسويات المصرفية غير المنجزة التي تشمل ٤٩ مكتبا قطريا بالنسبة للمراجعة التي غطت فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وكانت مهمة الفريق التابع لفرقة العمل الخاصة مفيدة في توفير الدعم الموجه للمكاتب القطرية التي واجهت صعوبات في التسويات المصرفية. وبالإضافة إلى ذلك، أنجزت التسويات المصرفية مركزيا بصورة مؤقتة لعدد قليل من المكاتب ذات القدرات المحدودة من حيث الموظفين، وذلك في مكتب المالية والإدارة التابع لمكتب التنظيم.

١٨ - التخفيف من حدة المخاطر الرئيسية بفضل تعزيز الضوابط الداخلية في نظام أطلس والعمل برصد المعاملات الاستثنائية. قام البرنامج الإنمائي بتعزيز الضوابط الداخلية في نظام أطلس مع البدء في الاستفادة من القدرات التي يتيحها سجل تتبع مراجعة الحسابات في عام ٢٠٠٦، مما أتاح تعقب التغييرات التي يتم إدخالها على سجلات البائعين والحسابات المصرفية والوثائق المتعلقة بالعملات الأجنبية. وبدأ البرنامج الإنمائي أيضا تطبيق خاصية تتعلق بتوجيه أسئلة أمنية لطلب كلمات السر التي ينساها أصحابها، وذلك منعا للوصول غير المأذون به إلى نظام أطلس، وطبق نظام رقابة مجربا في هذا المجال لمتابعة المعاملات التي قد يشوبها الشك بنظام أطلس ومخالفة المبادئ التوجيهية لإطار عمل الرقابة الداخلية.

١٩ - شمول نظام عالمي بحق يتعلق بالإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية لجميع مكاتب البرنامج الإنمائي، بما في ذلك مكتبه في البرازيل. بفضل نقل إدارة الموارد البشرية والمالية في مكتب البرنامج الإنمائي في البرازيل إلى نظام أطلس في أوائل عام ٢٠٠٨، تمكن البرنامج الإنمائي من تحقيق نظام عالمي بحق لتخطيط الموارد في المؤسسة. ومنذ نقل إدارة الموارد البشرية وكشوف مرتبات موظفي الفئة الفنية الدوليين من نظام المعلومات الإدارية المتكامل

'القديم' إلى نظام أطلس في عام ٢٠٠٨، أصبح بحوزة البرنامج الإنمائي نظام عالمي بحق عن القوى العاملة سيمكنه من تنفيذ استراتيجيته المتعلقة بالموارد البشرية من أجل إدارة المواهب والتخطيط لتعاقب الموظفين.

باء – خطط عمل لمعالجة المخاطر الرئيسية المتبقية التي تستوجب مراجعة الحسابات في فترة السنتين ٢٠٠٨–٢٠٠٩

٢٠ – اتضح من الاستعراض الذي أُنجز بالتشاور مع مكتب المراجعة والتحقيقات أن مظاهر تحسن قد حصلت في ثمانية من مجالات الأولوية الخمسة عشر. وهذا يعني أن المبادرات التي انطلقت تؤتي الأثر المنشود منها، وإن كان لا يعني بالضرورة أن المسألة قد عرفت طريقها إلى الحل النهائي. ومن الضروري مواصلة الاهتمام والتركيز على المجالات المحددة أدناه، التي يحتمل أن تكون مصدر مخاطر جمة أو أن تحمل بقايا لمخاطر ينبغي معالجتها في فترة السنتين ٢٠٠٨–٢٠٠٩ (انظر المرفق).

إدارة مراجعة حسابات المشاريع المنفذة وطنيا

٢١ – على الرغم من التقدم المحرز، تبقى إدارة عمليات مراجعة حسابات المشاريع المنفذة وطنيا على رأس الأولويات ذات الصلة بمراجعة الحسابات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيكفل البرنامج الإنمائي تقديم تقارير المراجعة وخطط متابعة المراجعات في الوقت المناسب، وسيعزز الضوابط المفروضة على السلف المقدمة إلى المشاريع المنفذة وطنيا التي تبقى دون سداد لأكثر من ستة أشهر، على النحو الذي أوصى به مجلس مراجعي الحسابات. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم البرنامج الإنمائي، بواسطة مكتب تنسيق عمليات التنمية، وعن طريق العمل بالتعاون مع المكاتب الإقليمية، بمساعدة المكاتب القطرية التي تواجه صعوبات في تنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية.

٢٢ – وفي حين سيظل بناء القدرات الوطنية الهدف المحوري لتدخلاتنا البرنامجية، يمكن اتباع طرائق دفع بديلة مع الحكومات المستفيدة من البرنامج (مثل عمليات الدفع المباشر)، على نحو ما هو مطلوب لتخفيف حدة المخاطر الائتمانية في أثناء بناء القدرات الوطنية في مجال الإدارة المالية. ويقوم البرنامج الإنمائي بعملية تعزيز قدرته على تقديم التقارير اعتمادا على نظام أطلس بما يمكن من إجراء تحليل أفضل لآجال استحقاق السلف التي مضى عليها أكثر من ستة أشهر المقدمة إلى المشاريع المنفذة وطنيا. ولا يمكن صرف أي سلف جديدة للمشاريع المنفذة وطنيا إلا بموافقة خاصة من المدير المعاون يصدرها بواسطة المديرين الإقليميين، حتى تسوى السلف المتأخرة لأكثر من ١٢ شهرا. وقد جعل البرنامج الإنمائي من

إدارة عمليات مراجعة حسابات المشاريع المنفذة وطنيا مؤشرا من مؤشرات الأداء المدرجة في 'بطاقة تسجيله التنفيذية' بالنسبة للمكاتب القطرية.

ضمان جودة المشاريع

٢٣ - تمشيا مع مسؤوليتنا البرنامجية أمام المجلس التنفيذي وأمام الحكومات المستفيدة من برامج من أجل بناء القدرات المطلوبة والمساهمة في إنجاز أولويات التنمية الوطنية، سيكثف البرنامج الإنمائي جهوده في مجال رصد المشاريع، وتحسين الآليات اللازمة لتصميم المشاريع، وضمان تقييم المشاريع بانتظام. وتعتبر إدارة المخاطر المتعلقة بالمشاريع جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الأوسع نطاقا لإدارة مخاطر المؤسسات، اللازمة للبرنامج الإنمائي حتى يفي بالالتزامات المقطوعة في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وهذا يتماشى أيضا مع التوجيهات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة للبرنامج الإنمائي.

٢٤ - وسيعزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظامه الخاص بالإدارة القائمة على النتائج الذي تمت تقويته مؤخرا، وذلك لتوفير عملية أكثر فعالية للتخطيط والرصد والإبلاغ عن المجالات الرئيسية المراد تحقيق نتائج فيها في مختلف مكاتب البرنامج الإنمائي. وسيولى اهتمام خاص لتحديد مؤشرات واضحة ومفيدة وواقعية وقابلة للقياس والتحقيق والإسناد والتتبع ومحددة المدة والتوقيت والهدف، وللإغلاق المالي الفوري للمشاريع التي أغلقت من الناحية التشغيلية بما يتماشى وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات.

إدارة المشتريات في المكاتب القطرية

٢٥ - استجابة للشواغل التي أثارها كل من مكتب المراجعة والتحقيقات ومجلس مراجعي الحسابات، سيبذل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (في إطار الاستراتيجية التي يتبعها في مجال الشراء) جهودا خاصة لتعزيز القدرات والكفاءات في مجال الشراء للجان المعنية بالعقود وشراء الأصول في المكاتب القطرية. وفي حين أن برنامج التأهيل في مجال المشتريات الذي يطبقه البرنامج الإنمائي معترف به داخل الأمم المتحدة بوصفه من 'أفضل الممارسات' وسبيلا لبناء الكفاءة والمهنية، يعمل البرنامج الإنمائي من أجل ضمان أن يكون لكل مكتب من مكاتبه مشتر واحد على الأقل من الحاصلين على شهادة الأهلية في مجال المشتريات.

٢٦ - ويقوم البرنامج الإنمائي، في إطار الاستراتيجية التي يتبعها في مجال الشراء، بإنشاء نظم لتخطيط عمليات الشراء في المكاتب القطرية وفي المقر. وسيقوم البرنامج الإنمائي أيضا بربط تفويض السلطة في مجال الشراء بالتخطيط الإلزامي للشراء وإثبات القدرة والأداء. ويتوقع البرنامج الإنمائي بدء العمل بأداة إلكترونية على شبكة الإنترنت في عام ٢٠٠٩ لمساعدة

وحدات العمل على ربط عمليات الشراء المقررة باعتبارات المخاطر والقيمة. وبفضل توفير التدريب الهادف في حلقات العمل الإقليمية وتنسيب كبار موظفي المشتريات الإقليميين الخمسة جميعهم في نهاية المطاف، يتوقع البرنامج الإنمائي تحسين نوعية التقارير المقدمة عن عمليات الشراء إلى اللجنة الاستشارية المعنية بالمشتريات على الصعيد الإقليمي وفي المقر، والقيام باستعراضات وتحليلات دورية لمختلف أنواع التنازلات التي تطلبها اللجنة وتوافق عليها.

إدارة دخول المستعملين إلى نظام أطلس والرقابة الداخلية

٢٧ - للتخفيف من حدة المخاطر وتعزيز الضوابط الداخلية في نظام أطلس، أضفى البرنامج الإنمائي الطابع الرسمي على سياسات الاستعمال والأمن التي يتبعها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السياسات والإجراءات المتعلقة ببرامجه وعملياته. ويجري تبسيط كل من دخول المستعملين إلى نظام أطلس وحسابات مستعملي النظام لتحسين إدارة حسابات مستعملي نظام أطلس الخاملة. وسيتم تبسيط طرق دخول المستعملين إلى النظام وفقا للمبادئ التوجيهية المنقحة لإطار الرقابة الداخلية من أجل إدراج ضوابط تسري على أوجه أخرى من عمل نظام أطلس.

٢٨ - ويعمل كبير موظفي أمن المعلومات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مكتب المالية والإدارة ومكتب الموارد البشرية لإجراء استعراضات منتظمة لنظم الأمن الخاصة بنظام أطلس. وسيواصل البرنامج الإنمائي تحسين نظام رقابته الذي أثبت جدواه في الممارسة عن طريق توسيع قدراته في مهام الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالمعاملات غير النظامية وغير المتسقة وعمليات الاحتيال المحتمل حدوثها في مجالات العمل الأخرى.

٢٩ - الجداول الخارجية في التسويات المصرفية الشهرية. في الوقت الذي أصبحت فيه التسوية المصرفية الشهرية تأخذ طابع الممارسة المنتظمة في المكاتب القطرية، أوصت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة للبرنامج الإنمائي ومجلس مراجعي الحسابات بإيلاء مزيد من العناية للمدفوعات غير المسجلة والودائع غير المسجلة المدرجة في الجداول الخارجية في عمليات التسوية المصرفية. وتتكون تلك المدفوعات والودائع في المقام الأول من المبالغ المدفوعة خارج نظام أطلس، الأمر الذي يمكن أن يكون مصدرا للاحتيال أو الاستغلال. وقد بدأ البرنامج الإنمائي في تتبع مسار هذه البنود الخارجية عن طريق 'لوحة المتابعة المالية' في نظام أطلس التي ستكون موضوع استعراض مع المكاتب الإقليمية في اجتماعات ربع سنوية.

٣٠ - إدارة الأصول. أضفى البرنامج الإنمائي الصبغة الرسمية على المبادئ التوجيهية لإدارة أصوله باعتبار ذلك جزءا من تحديثه لإطار الرقابة الداخلية، وسيجري عملية التحقق نصف

السنوية للأصول استعدادا للمراجعة المؤقتة للحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقد أسفرت هذه العملية عن نتائج مشجعة، إذ بلغ معدل التصديق أكثر من ٩٦ في المائة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا إلى ضمان الحصول على بيانات أعلى جودة عن الأصول وخفض التصويبات التي يتم إدخالها على الأصول في آخر لحظة عند نهاية العام. وتبعا لما أوصى به مجلس مراجعي الحسابات، سيتخلص البرنامج الإنمائي من الأصول غير القابلة للإصلاح وسيضفي الطابع الرسمي على السياسة التي يتبعها لتسجيل أصول المشاريع وإدارتها بصورة صحيحة وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

إدارة الصناديق الاستئمانية

٣١ - تمشيا مع التوجيهات الصادرة عن اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة للبرنامج الإنمائي ومجلس مراجعي الحسابات، سيولى اهتمام خاص لإدارة الصناديق الاستئمانية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ففي نهاية فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ظهرت في ٩٣ صندوقا من أصل ٦٤٧ صندوقا استئمانيا تابعا للبرنامج الإنمائي (أي ١٤ في المائة) عجوزات بلغ مجموعها ١٤,٨ مليون دولار. ولا تزال العجوزات في الصناديق الاستئمانية التي تمولها المفوضية الأوروبية مصدرا للقلق. وفي حين أن هذه العجوزات قد تكون راجعة إلى خسائر صرف العملات الأجنبية نتيجة لعوامل من قبيل أنشطة التمويل المسبق التي تنجز من احتياطيات البرنامج الإنمائي من الدولار والقيود المفروضة على المدفوعات ذات الصبغة التحوطية التامة، فإنه ربما يلزم بذل المزيد من الاهتمام.

٣٢ - وسيركز البرنامج الإنمائي بشدة على تعزيز إدارة الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين والرقابة عليها. وقد صيغت مشاريع التنقيحات التي سيجري إدخالها على الاتفاقات القانونية الموحدة (مذكرة التفاهم والترتيب الإداري الموحد) لاستخدامها في إنشاء صناديق استئمانية متعددة المانحين وبرامج مشتركة باعتماد خيار إدارة التمويل العابر.

٣٣ - ضمان النزاهة في عمليات التوظيف. يقوم البرنامج الإنمائي بإضفاء الطابع الرسمي على إطاره التنظيمي المتعلق بالتوظيف من أجل توضيح مسؤوليات المديرين القائمين بمهام التوظيف وطرق مساءلتهم، وتعزيز السياسات والمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في مجال التوظيف. ويدخل هذا ضمن الاستراتيجية التي أقرها البرنامج الإنمائي مؤخرا في مجال الموارد البشرية. وسيواصل البرنامج الإنمائي استخدام أداته المتاحة على الإنترنت لتتبع الوظائف الشاغرة من أجل رصد مهام الرقابة، وسيعتمد على العمل الميداني لمكتب المراجعة والتحقيقات لمعالجة حالات عدم الامتثال، أو الافتقار إلى القدرات الأساسية، أو غير ذلك من القضايا التي تبرزها عمليات مراجعة الحسابات.

رابعا – خاتمة

٣٤ – إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم بتعزيز المساءلة والاستجابة التنظيمية للتوصيات التي تتمخض عنها عمليات المراجعة في إطار النظام الشامل للمساءلة في البرنامج الإنمائي. ويقوم البرنامج الإنمائي بتنقيح أولويات المراجعة الخمس عشرة الأهم حتى تعكس بصورة أفضل المخاطر المتبقية والمخاطر الجديدة أو الناشئة التي أبرزها مجلس مراجعي الحسابات. وستجسد تلك الأولويات أيضا التوجيهات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة للبرنامج الإنمائي لإدارة التغيير المرتبط بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتوجيهات الصادرة عن المجلس التنفيذي، ولا سيما فيما يتعلق بالتوصيات التي تتمخض عنها عمليات المراجعة والتي تبقى دون حل لمدة تفوق ١٨ شهرا.

٣٥ – وقد أحرز البرنامج الإنمائي تقدما كبيرا في معالجة أولويات المراجعة الخمس عشرة الأهم في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ويعكس هذا الأمر الاستثمار الكبير في تنفيذ استراتيجيات إدارية معينة على مدى السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة، ويعني أن البرنامج الإنمائي يكتسب نضجا من حيث النهج الذي يتبعه لإدارة عمليات مراجعة الحسابات. وما دام الأمر على هذا الحال، من المتوخى أن ينتقل البرنامج الإنمائي الآن نحو مرحلة يكون له فيها 'عشر من أعلى' أولويات المراجعة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٣٦ – وسيمضي البرنامج الإنمائي في الاستثمار في برامج بناء القدرات والتأهيل المهني لموظفيه، وسيعتمد تدابير بديلة أكثر استدامة، من قبيل الأفرقة الإقليمية للخدمات المشتركة لدعم التسويات المصرفية وغيرها من مجالات العمل الأساسية. وإذا كان الرأي 'غير المتحفظ' الذي أبداه مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة عن فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ يؤكد التوجه الاستراتيجي للتدخلات التي تقوم بها الإدارة، فإن البرنامج الإنمائي يعتزم الاستفادة من التقدم المحرز وإعداد أصحاب المصلحة فيه ومديريه وموظفيه لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول عام ٢٠١٠.

المرفق

الأولويات الخمس عشرة الأهم للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وإطار المساءلة المتعلقة بمراجعة الحسابات